



التقرير الإداري والتشغيلي

لعام 2023

أعضاء مجلس الإدارة

السيدة حنين أبو فارس - رئيسة مجلس الإدارة

السيد أمجد المصري - نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد سمير البرغوثي - أمين الصندوق

السيد عيسى الشتلة - أمين السر

السيدة رندة عبد ربه - عضو

السيد جودة الجمل - عضو

السيد عاكف حنيني - عضو

يعمل المركز العربي للتطوير الزراعي "أكاد" على تعزيز دوره الوطني الأهلي ومكانته كمنظمة أهلية غير حكومية تنموية وذلك ضمن رؤية تنموية محورها صمود الإنسان ووصوله للمصادر واستخدامها بشكل فعال ومستدام. ويعمل المركز في إطار من المسؤولية الاجتماعية والتركيز على الفئات الأكثر هشاشة من نساء، وشباب، ومزارعين وأشخاص ذوي إعاقة، باستخدام تدخلات وأدوات مبنية على مواجهة المشاكل والقضايا الماثلة في البيئة الريفية الفلسطينية وفي القطاع الزراعي.

كغيره من المؤسسات الأهلية، يعمل المركز العربي للتطوير الزراعي "أكاد"، في بيئة مزدحمة بالتحديات والمشاكل والقضايا المصيرية، التي تهدد عملية البقاء والاستدامة وتحول دون مشاركة وانخراط النساء والريفيين الفلسطينيين والأشخاص ذوي الإعاقة في العملية التنموية، والتي بدورها تحد من المساهمة المثمرة في عملية البناء ومن الاستفادة من نتائج عملية التنمية في تكوين معيشتهم.

يستند المركز في تدخلاته ونشاطاته على الخبرات والمعارف والممارسات الأفضل التي راكمها عبر مسيرته التنموية، وعلى توجهات عمله الاستراتيجية. شكلت التوجهات الاستراتيجية مرجعية العمل خلال السنوات السابقة وما زالت تشكل بوصلة التدخلات. تستند التوجهات الاستراتيجية على رؤية المركز المتمثلة في: "مجتمع ريفي زراعي فاعل يعتمد على قدراته ويتفاعل بإيجابية مع البيئة، ويحدد مستقبله بذاته، تعيش مكوناته بفعالية وكرامة في دولة فلسطين ديمقراطية مستقلة". وضمن سياق رسالته: "مؤسسة أهلية تنموية تساهم في جهود تنمية القطاع الزراعي والريفي عن طريق بناء الشراكات المبنية على التكاملية والمهنية وإشراك الفئات المستهدفة"، وضمن منظومة من القيم والمبادئ تتجسد في: الانتماء للأرض والوطن، العدل، النزاهة، المشاركة، الإخلاص في العمل.

على الرغم من التحديات الضخمة وضبابية الرؤيا، الناجمة عن العدوان الإسرائيلي الإجرامي الشرس على قطاع غزة والتحديات والتوترات في باقي المناطق، عمل المركز على تعزيز موقعه في العمل الأهلي والقطاع الزراعي وفي التنمية الريفية وتعزيز الصمود. وبتوجيه ودعم من الهيئة العامة ومجلس الإدارة؛ تابع المركز عملية تطوير وبناء قدراته المؤسسية، وباستثناء التدخلات الإنسانية الموجهة لدعم صمود أهلنا في قطاع غزة، التزم المركز بتنفيذ برامجه عبر تدخلات تنطلق من توجهات العمل الاستراتيجية والمتمثلة في:

- التمكين والشمول المالي عبر بناء قدرات الفئات المهمشة من صغار المزارعين والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب وتحسين فرص وصولهم للمصادر.
- المساهمة في تحسين الأمن الغذائي الفلسطيني والحفاظ على البيئة والمساهمة في تقديم الدعم الطارئ والإغاثة وتنمية المناطق المنكوبة ومناطق "ج".

- تعزيز العمل الجماعي، بناء وتطوير وتنفيذ الجمعيات التعاونية، ومجموعات التضامن الاجتماعي الاقتصادية، لتحسين الإنتاج والدفاع عن الحقوق الفردية والجماعية.
- العمل على استدامة المركز وتطوير قدراته المؤسساتية وبرامجه لخدمة القطاع الزراعي والريفي.

منذ تأسيسه في العام 1988، وخلال فترة عمله كمشروع تحت اسم الشركة الزراعية المتحدة قدم المركز الدعم والمساندة للمزارعين، وعبر محطات تطوير تضمنت مأسسة المشروع وتسجيله كمؤسسة أهلية غير هادفة للربح عام 1993 في مدينة القدس باسم المركز العربي للتطوير الزراعي، كمركز متخصص في التنمية وتمويل المشاريع الصغيرة، ومن ثم إعادة توثيق تسجيله عند السلطة الفلسطينية في العام 2000، سعى المركز وما زال، ليكون مشاركاً نشيطاً في تعزيز صمود شعبنا الفلسطيني ومساهماتاً فعالاً في العملية التنموية. تمكن المركز بجهود، مجلس الإدارة، إدارة المركز وطاقم العمل، من مواجهة وتخطي الصعوبات التي واجهته واستدعت إعادة هيكلة المؤسسة، وتمكن المركز من تخطي هذه المرحلة وتعزيز وجوده وتنفيذ نشاطاته وتحسين فرص استدامته. وعليه نتوجه بالشكر الجزيل لطاقم العمل وللقائمين على المركز متمنين الاستمرار في هذا النهج البناء.

بقي الاحتلال الإسرائيلي المتواصل للأراضي الفلسطينية، والقائم على التمييز العنصري والتهويد ومصادرة الأراضي وتهميش السيادة الوطنية الفلسطينية، وانتهاك حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والاعتداء على حقوقه الإنسانية وما يتضمنه ذلك من موانع وتضييق وتعديات تهدد حياة الأفراد والمجتمع الفلسطيني ككل، المعيق الأساسي لعملية التنمية والتحرر واستخدام القدرات الوطنية بشكل فعال، وبقيت مسألة بناء ودعم قدرات الإنسان الفلسطيني على الصمود والمقاومة هي الأولوية الأولى.

السيدة حنين أبو فارس

رئيسة مجلس إدارة

المركز العربي للتطوير الزراعي

"أكاد"

الوضع الفلسطيني في العام 2023

شهد العام 2023 اعتداءات وتدمير، غير مسبوق، من قبل الاحتلال الإسرائيلي يرتقي إلى مصاف الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، مسنود بتواطئ دولي رسمي. إذ عمد الاحتلال الإسرائيلي إلى حملة عسكرية مسعورة، وبدعم مباشر من أمريكا وعدد من الدول الغربية (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، كندا)، في تشرين أول 2023، أعاد من خلالها احتلال كافة المناطق في قطاع غزة، وإحداث تدمير كلي للبنى التحتية والمرفقات العامة، وبما يشمل التدمير الكامل للنظام الصحي والتعليمي، (84%) التهجير القسري (ما يقرب لـ 2 مليون إنسان)، تدمير أنظمة التزويد بالمياه والكهرباء وخدمات الصرف الصحي، تدمير البيوت والمساكن. وقد شهدت أحياء ومناطق سكنية تدميرًا كليًا، لم تسلم دور العبادة منه. وتم تدمير وتعطيل المنشآت الاقتصادية ودفع الاقتصاد إلى الانهيار، مما وضع أغلب سكان قطاع غزة (2.2 مليون إنسان) في حالة فقر وعجز عن توفير استراتيجيات للتعامل مع الواقع المستجد، ومع منع دخول المساعدات الإنسانية يواجه سكان القطاع حالة من المجاعة الجماعية وخطر انتشار الأوبئة وانعدام الرعاية الصحية.

أدت المجازر والجرائم المتواصلة التي ارتكبتها الاحتلال الإسرائيلي، وما زال، إلى:

- أودت المجازر والاجتياحات الإسرائيلية بحياة ما وصل إلى 22,349 شهيدة وشهيداً، في الضفة وغزة، في العام 2023.

- بلغ عدد الشهداء في قطاع غزة 21,822 شهيدة وشهيداً. وما لا يقل عن 7,000 مفقوداً/ة و66,000 ألف جريح/ة. بلغ عدد الأطفال الشهداء في قطاع غزة 9,000 شهيداً/ة. و6,450 شهيدة (امرأة) مع نهاية العام 2023. وما زال العدوان وعملية الإبادة مستمرة حتى الآن¹.

- بلغ عدد النازحين في غزة مع نهاية العام 2023 مليون وتسعمائة ألف نازح وعدد المعتقلين الجدد من قطاع غزة حتى نهاية 2023، 2,600 معتقلاً.

- وصل عدد الوحدات السكنية المدمرة في قطاع 355 ألف وحدة سكنية، وتم تدمير 23 مستشفى، و53 مركزاً صحياً، 142 مؤسسة صحية و104 سيارة إسعاف. كما تم تدمير 117 مسجداً تدميراً كلياً و208 تدميراً جزئياً.

- وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس، شهد العام 2023 حملة مسعورة من اعتداءات المستوطنين، بحماية من جيش الاحتلال الإسرائيلي، بالتزامن مع الاجتياحات العسكرية للقرى والمدن والمخيمات، وإغلاق الطرق ومداخل التجمعات السكانية، والتضييقات على النشاطات المعيشية والحد من الحركة والتنقل ومصادرة المزيد من الأراضي، وإخلاء المواقع السكنية، وإعادة توطين مجموعات سكانية بما اشتمل على الترحيل القسري، بالإضافة إلى منظومة من الأدوات الاقتصادية التدميرية، بما فيها فقدان ما يزيد عن مائتي ألف عامل فلسطيني لفرص عملهم في إسرائيل، حجب أموال المقاصة والضرائب

¹ <https://www.aljazeera.net/politics/2023/12/31>

المستحقة للسلطة الفلسطينية، إرباك السوق الفلسطيني عبر إغراقه أو تفرغته من بعض المنتجات، مزيد من الاعتداءات على السيادة الفلسطينية واستباحة ما يعرف بالمناطق (أ) و (ب). تمخضت الاعتداءات الإسرائيلية عن استشهاد 527 شهيدة وشهيداً منهم 74 طفلاً. كما شهد العام 2023 تصعيداً في حجم الاعتقالات إذ وصل عدد المعتقلين 10,276 معتقلاً، ووصل عدد من هم في السجون 7,800 أسيراً. وتم تهجير 28 موقعاً سكانياً وبلغ عدد المهجرين 2,330 مهجرأة. وقد أعلن الاحتلال الإسرائيلي عن مخططات استيطانية تضمن نحو عشرة آلاف وحدة استيطانية في الضفة الغربية وما يقرب من ثمانية آلاف وحدة استيطانية في القدس. كما استولت المستوطنات الرعوية على 150 ألف دونم. وتم اقتلاع أو إتلاف ما يزيد عن 18 ألف شجرة في أغلبها شجر زيتون. ووصل عدد الحواجز بأشكالها المختلفة 707 حاجزاً وتم هدم 949 منزلاً ومنشأة.

انعكست هذا الاعتداءات وبشكل دراماتيكي على كافة أوجه الحياة الفلسطينية، بما فيها السياسية والاقتصادية التنموية والأمنية، شملت:

- خلق حالة من صعوبة وانعدام سبل العيش، في غزة وخطر متواصل على الحياة.
- خلق حالة من التوتر والتضييقات والضغط وصعوبة العيش والخطر على الحياة في الضفة الغربية.
- شهد الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، بكل قطاعاته ومكوناته (القطاع المصرفي، الخدمات العامة، القطاعات الإنتاجية، التبادل التجاري)، انهياراً.
- بالإضافة إلى فقدان رواتب وتحويلات العاملين سابقاً في الاقتصاد الإسرائيلي، والتي تقدر بأربعمائة مليون دولار شهرياً، شهد القطاع العام عملية حجب جزء ملموس من رواتب العاملين في القطاع العام يصل إلى حدود نصف الرواتب، مما أدى إلى تقليص دوران عجلة الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية إلى ما يزيد عن الثلث.
- مع استمرار المقاومة الفلسطينية وبأشكالها التقليدية والمستجدة مثل: الاحتجاجات السلمية، المواجهات ذات الطابع الجماهيري، العمليات الفردية، والمجموعات المحلية المسلحة، صعدت قوات الاحتلال الإسرائيلي وقطعان المستوطنين المسلحين والمحميين بالجيش، من اعتداءاتهم على الأراضي، والتجمعات السكانية وعلى الفلسطينيين بشكل سافر وخطير نتج عنه: عزل المواقع السكانية عن بعضها البعض، إعادة إحياء البؤر الاستيطانية التي أُجليت سابقاً، توسيع رقعة الأراضي الممنوع الوصول إليها، وتوسعت السيطرة على الأراضي وعمليات ضمها للمستوطنات، تقييدات إضافية على الحركة، هدم البيوت والمنشآت، والتضييق على الحريات وحرية عمل المؤسسات بشكل عام.

أكد هذا الوضع على أهمية تجنيد الموارد وتنظيم وتنفيذ تدخلات إنسانية لمساندة الأهالي في قطاع غزة في نفس الوقت، على ضرورة التمسك في التوجه التنموي القائم على أساس تعزيز الصمود والمقاومة، وبناء قدرات ومقومات الأفراد والجماعات على الصمود والاستمرار في معيشتهم وفقاً لخياراتهم، ومواجهة الاحتلال بشكل خاص، ومواجهة التحديات على الحقوق الأساسية بشكل عام، بالإضافة إلى التحديات العامة التي تواجه التنمية المستدامة.

إلى جانب الآثار السلبية للاحتلال الإسرائيلي، تستمر الحياة الفلسطينية بالتأثر سلباً وبعمق باستمرار الانقسام السياسي، وغياب القيادة الوطنية الموحدة في هذا الظرف العصيب، وتغيب الحياة الديمقراطية ومركزية السلطات في أيدي الرئاسة، وتردي سيادة القانون وضعف نظم وآليات المسائلة، مع ضعف البنية المؤسسية. كونت هذه العوامل مجتمعة بيئة معيشية صعبة للفلسطينيين تجسدت في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية القاسية.

أضرت العوامل المذكورة أعلاه، بشكل ملموس، في العلاقات ما بين القوى المختلفة وعمقت من الشعور بفقدان الأمل، وضيق الحيز المتاح للمشاركة والعمل الأهلي المدني وللحريات وممارسة الحق في التعبير والمطالبة بالحقوق والدفاع عنها والمشاركة في تحديد السياسات والتوجهات التنموية.

الاقتصاد:

مع بعض التعافي الذي حل على الاقتصاد الفلسطيني في العام 2022، حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 3,9% عما كان عليه في 2021، مدفوعاً بنمو الاستهلاك الخاص والعام، وبتزايد أعداد العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي، واستمر هذا النمو في العام 2023، حتى قلبت أحداث الربع الأخير من العام الموازين ووجهت للاقتصاد الفلسطيني، الضعيف أصلاً، ضربة قوية. انعكست آثارها على الأداء الاقتصادي للعام 2023، وتحمل آثارها السلبية على أداء 2024. ولحين توقف الحرب وبدء إعادة الإعمار، سيبقى الاقتصاد الفلسطيني في حالة أزمة شديدة، وعلى حافة الانهيار بعد الانهيار الذي أصاب الاقتصاد في قطاع غزة². تقدر دراسة مشتركة للبنك الدولي ولهيئة الأمم المتحدة، لتحديد الخسائر أن حجم الخسائر في البنية التحتية لقطاع غزة، مع نهاية العام 2023، يصل إلى 18.5 بليون دولار أمريكي أو ما يعادل 97% من الناتج المحلي الإجمالي لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعين.

تأثرت كل القطاعات بالأزمة، ولم ينج منها أحد حيث سجل القطاع المصرفي أبرز التراجعات إذ فقد ما يقرب من 900 مليون دولار كمحفظة إقراض في قطاع غزة، هذا بالإضافة إلى الأضرار والخسائر التي حلت بمنشآته وموجوداته في قطاع غزة، كان نصيب مؤسسات الإقراض الصغير يزيد عن 50 مليون دولار، وحصة شركة

<https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2024/04/02/joint-world-bank-un-report-assesses-damage-to-gaza-s-infrastructure>

أكاد للتمويل والتنمية تقترب من نصف مليون دولار، مع وجود سياسة صرف متحفظة جداً. كما تقدر وزارة الزراعة حجم الخسائر في موجودات القطاع الزراعي بـ 2 مليار دولار، وفقاً لوثيقة الاستراتيجية الخاصة بالتعامل مع الوضع في قطاع غزة. ويرى خبراء البنك الدولي أن الاقتصاد الفلسطيني يمر في صدمة هي الأكبر في الصدمات التي سجلت في التاريخ المعاصر. في غزة فقد الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأخير للعام 2023، 80% من قيمته، مما أدى إلى تراجع المؤشر السنوي بمعدل 24% عما كان عليه في العام 2022، حسب المركز الفلسطيني للإحصاء. بالأرقام، هبط الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة من ما يقرب 670 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث للعام 2023، إلى 90 مليون في الربع الأخير للعام 2023. يُذكر أن القطاع الخاص في قطاع غزة، قد واجه خسائر في المنتجات وصلت 1.5 مليار دولار أمريكي، في أول شهرين من الحرب. ومن المتوقع أن يكون حجم خسائر الاقتصاد الفلسطيني قد تجاوز وبدرجات الخسائر التي نتجت عن عدوان 2008، 2014 و 2021.

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه من صدمات وانهيئات، يستدعي ارتفاع معدلات الفقر وانتشار البطالة وضيق فرص العمل إيلاء أهمية خاصة لبرامج التمكين الاقتصادي المبنية على الشمول المالي للفئات المهمشة، كما تستدعي عملية التغيير المناخي وتراجع حالة البيئة اهتمام خاص في مجال تعزيز الصمود وتوفير سبل للتعامل مع التغير المناخي وإعادة إعمار البيئة.

ملخص تنفيذي

لحين بدء العدوان وحرب الإبادة، شهد العام 2023 تنفيذ مشاريع واتفاقيات جديدة في المركز العربي للتطوير الزراعي "أكاد"، حيث تم خلال العام البدء في تنفيذ مشاريع جديدة تم توقيعها في نهاية عام 2022، وكذلك تم البدء في تنفيذ نشاطات مشاريع وُقعت اتفاقياتها في عام 2023، حيث بلغ عدد المشاريع التي تم تنفيذها 7 مشاريع بقيمة إجمالية وصلت إلى 294,185.3 دولار أمريكي، وتواصلت الجهود من أجل شراء أسهم بنك الاستثمار الأوروبي في شركة أكاد للتمويل والتنمية.

وكانت البداية مع مشروع ابتكار للتغيير الاجتماعي والممول من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، والمنفذ مع مؤسسة أوكسفام، وشركة أكاد للتمويل والتنمية، وشركة ريف للتمويل، بالإضافة إلى عدد من الشركاء الإيطاليين، ويهدف مشروع ابتكار إلى تعزيز النمو الاقتصادي الدائم والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للنساء والرجال والأشخاص ذوي الإعاقة، والحد من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث سيستمر تنفيذ نشاطات المشروع خلال الثلاث سنوات القادمة.

كما تم توقيع اتفاقية مشروع "الانتقال من الإغاثة إلى سبل المعيشة المستدامة، تسريع خلق فرص العمل في الزراعة والأعمال الزراعية" وذلك بالشراكة مع وكالة التنمية البلجيكية Enabel وبتنفيذ من الاتحاد الأوروبي. حيث يستهدف المشروع الشباب والرياديين بما فيهم النساء والأشخاص ذوي الإعاقة من الفئة العمرية بين 18-29 عاماً في خمسة عشر موقعا في محافظات: نابلس (منطقة المشاريق) وطولكرم (منطقة الشعراوية)، للعمل على رفع قدراتهم في مجالات تطوير مشاريع زراعية صغيرة ومتناهية الصغر.

ووقع المركز اتفاقية مشروع تعزيز بيئة مواتية للمشاريع المستدامة وفرص العمل اللائق للنساء والشباب في القطاع الزراعي والذي ينفذ من قبل منظمة العمل الدولية ILO وبالشراكة مع مؤسسات محلية، بحيث سيعمل المركز على تقديم التدريب لمجموعة من الرياديات والرياديين من مناطق المشروع في الأغوار الشمالية وأريحا في مجالات "خلق فكرة مشروع" و"تطوير مشروعك الخاص" ضمن النماذج المعتمدة من منظمة العمل الدولية.

وفي مجال دعم صمود المزارعين بدأ المركز في تنفيذ مشروع ترابط في منطقة وراء الجدار في جيوس - قلقيلية، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والائتلاف الزراعي الفلسطيني الذي يتكون من 7 مؤسسات أهلية بالإضافة إلى وزارة الزراعة، حيث تنحصر نشاطات المشروع في إعادة إعمار الأراضي، تجديد المزرعات، استصلاح وإعادة تأهيل الآبار الارتوازية وشبكات الري، حماية الأراضي وتسييجها وبناء قدرات المزارعين في مجال التسويق وتسجيل الجمعية التعاونية الزراعية.

أما في قطاع غزة، فقد تم استكمال نشاطات مشروع "دعم الأمن الغذائي الطارئ للأسر الأكثر هشاشة في قطاع غزة" الذي يهدف إلى دعم وضمان الأمن الغذائي لهذه الأسر من خلال تقديم مساعدات نقدية، وبالرغم من الحرب التي شنت على قطاع غزة وعدم قدرة الزملاء في غزة متابعة تنفيذ المشروع، إلا أن المركز عمل على تحويل الدفعات النقدية ومتابعة العمل من الإدارة العامة لدعم ومساعدة المستفيدين في ظل هذه الظروف والأوضاع الصعبة.

بالإضافة إلى ذلك استمر المركز في تقديم مقترحات مشاريع وتجديد علاقات شراكة مع ممولين سابقين وفتح علاقات شراكة مع ممولين جدد، حيث تم تقديم مقترحات مشاريع لمؤسسات مثل: Enabel، SELTEC، منظمة الفاو، مؤسسة MDLF، كما وحرص المركز على الدخول في شراكات وتقديم مقترحات مع شركاء سابقين وجدد مثل تقديم عدة مشاريع بالشراكة مع أكسفام، وأكتيد، وشركة أكاد و ILC.

وانضم المركز خلال عام 2023 إلى عضوية شبكة المنظمات البيئية- أصدقاء الأرض فلسطين، وحافظ على عضويته في الشبكات المحلية والعالمية كشبكة المنظمات الأهلية، شبكة التحالف الدولي للأرض ILC، وشبكة الحقوق من أجل الأرض والسكن، وقطاع الأمن الغذائي FSS، منتدى الشباب التركي الفلسطيني للتدريب والتعاون الاقتصادي عبر الحدود، شبكة PSEA الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي، ائتلاف العمل التعاوني وشراكة الابتكار المتوسطة.

وبلغ عدد الموظفين في نهاية عام 2023 (15) موظف/ة (9 إناث و6 ذكور)، وحصل الموظفون على عدة دورات تدريبية لتطوير قدراتهم ومهاراتهم.

مشروع ابتكار للتغيير الاجتماعي (ضفة غربية وقطاع غزة):

في منتصف عام 2023 تم البدء في الترتيب والتنسيق لتنفيذ نشاطات مشروع "ابتكار" للتغيير الاجتماعي "قرص التنمية الشاملة من أجل صمود المجتمعات الريفية الفلسطينية في عصر ما بعد كوفيد" والممول من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، ويتم تنفيذه مع مؤسسة أوكسفام، وشركة أكاد للتمويل والتنمية، وشركة ريف للتمويل، بالإضافة إلى عدد من الشركاء الإيطاليين: بنك "ايتكا"، مؤسسة كوسبي، مقاطعة بولزانو، وبالشراكة مع وزارة الزراعة الفلسطينية وهيئة العمل التعاوني، المشروع مدته 3 سنوات وبميزانية تبلغ 330,130 يورو. وكانت نشاطات المشروع كما يلي:



1. تنفيذ نشاطات التوعية للفئة المستهدفة حول المشروع حيث:

- أجرى المركز جلسات للتوعية في 7 محافظات، تضمنت اجتماعات مع 77 جمعية تعاونية ومجموعة

تضامن اجتماعي واقتصادي وأفراد. كانت الجلسات في محافظات: رام الله ونابلس وسلفيت وطولكرم وطوباس وقلقيلية والقدس.

- في كل جلسة من الجلسات، قدم الفريق مقدمة عن المشروع وأهدافه وشركائه وتدخلاته ودور الشركاء، وتم توضيح دور المركز للمشاركين، وفرص الاستفادة من البرنامج، وفتح مناقشات معهم.

- في هذه الجلسات تمكن المركز من التواصل مع 77 جمعية تعاونية من بينهم 58 تعاونية أكدت اهتمامها لتكون جزءا من المشروع.

2. البدء بتنفيذ نشاطات التدريب للحزمة الأولى - كيف تبدأ مشروعك الإنتاجي:

برنامج تدريب المشروع يتكون من 9 أيام، وتم عقد تدريب حول الحزمة الأولى (3 أيام) لـ 4 مجموعات، مجموعة في محافظة رام الله، ومجموعتين في محافظة نابلس، ومجموعة في محافظة طولكرم. قدم التدريب فريق من طاقم المركز.

3. تم تجميد نشاطات قطاع غزة إلى حين استقرار الوضع.

الانتقال من الإغاثة إلى سبل المعيشة المستدامة- تسريع خلق فرص عمل في الزراعة والأعمال الزراعية (ضفة غربية وقطاع غزة):

وَقَّع المركز العربي خلال عام 2023 اتفاقية مشروع "الانتقال من الإغاثة إلى سبل المعيشة المستدامة، تسريع خلق فرص العمل في الزراعة والأعمال الزراعية" وذلك بالشراكة مع وكالة التنمية البلجيكية Enabel وبتمويل من الاتحاد الأوروبي. حيث يسعى المشروع إلى تعزيز صمود النساء والشباب الأكثر تهميشاً من خلال مساندتهم ورفع قدراتهم في مجالات تطوير مشاريع زراعية صغيرة ومتناهية الصغر، مجدية وحيوية في مجتمعاتهم. حيث كانت نشاطات المشروع كما يلي:

- استكمال كافة المتطلبات الوثائقية للمشروع من خطط تدخل، خطة تواصل، منهجية عمل، منهجية الاختيار ونماذج جمع المعلومات، وطلبات الاستفادة وعمليات تقييم الطلبات وتشكيل لجان التنسيق المحلي والمركزي.
- تنفيذ نشاطات التوعية الخاصة بالمشروع في منطقتي استهداف المشروع: مشارق نابلس، والشعراوية في طولكرم، والمحافظة الوسطى في قطاع غزة.
- تم الإعلان عن استقبال طلبات الاستفادة من برنامج رفع القدرات وتم استقبال ما يزيد عن 150 طلباً من منطقتي شرق نابلس (المشاريق) والشعراوية في محافظة طولكرم.
- تم تشكيل لجنتين محليتين لمراجعة الطلبات واختيار 60 من مقدمي الطلبات لتلقي التدريب.
- تم عقد جلسة تعريفية للمشروع في غزة في شهر 9/2023 حيث تم الإعلان والتعريف بالمشروع، وشارك في الجلسة ممثلين عن وزارة الزراعة، وأعضاء جمعيات تعاونيات زراعية من محافظة شمال غزة (بيت لاهيا وبيت حانون)، وشباب رياديين. وبعد ذلك تم تجميد نشاطات قطاع غزة إلى حين استقرار الوضع.
- مدة المشروع 18 شهراً من تاريخ 2023/5/1 ولغاية 2024/11/30 وبميزانية 296,308 يورو.



مشروع دعم الأسر الأكثر هشاشة في محافظتي خانيونس والمنطقة الوسطى في قطاع غزة:



يهدف هذا المشروع إلى دعم وضمن الأمان الغذائي للأسر الأكثر ضعفاً وهشاشة في محافظتي خانيونس ورفح وخاصة الأسر التي تعيل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة. وتمثل دور المركز في اختيار الباحثين الميدانيين وتدريبهم لإتمام عملية البحث الميداني والتأكد من بيانات المستفيدين والتحقق منها للوصول إلى الأسر الأكثر استحقاقاً، وبعدها تمت عملية صرف الدفعات المالية للمستفيدين

وذلك عن طريق نقاط صرف PalPay حيث تم توزيع 3 دفعات من المساعدات لـ 72 من المستفيدين في منطقة الوسطى وخان يونس.

يذكر أن هذا المشروع ينفذ بالشراكة مع مؤسسة ACTED وبتنفيذ من OCHA وتم البدء في تنفيذ نشاطاته من تاريخ 2023/06/15 وتم تمديد تنفيذ نشاطات المشروع لغاية 2024/05/26 وبميزانية تبلغ 107,642 دولار.

مشروع تعزيز بيئة مواتية للمشاريع المستدامة وفرص العمل اللائق للنساء والشباب في القطاع الزراعي- محافظة الأغوار الشمالية وأريحا:

تم توقيع اتفاقية المشروع في شهر تشرين الأول من عام 2023، ويهدف هذا المشروع إلى دعم سلسلة القيمة الزراعية وتعزيز البيئة المواتية للمؤسسات والتعاونيات الزراعية في توفير الوظائف اللائقة للنساء والشباب في قطاع الزراعة وتعزيز الأسواق الشاملة وسلاسل القيمة من أجل زيادة الإنتاجية وفرص العمل اللائق المستدامة للنساء والشباب ذوي الدخل المحدود في غور الأردن وأريحا، المشروع ينفذ من قبل منظمة العمل الدولية ilo وبالشراكة مع مؤسسات محلية هي: المركز العربي للتطوير الزراعي "أكاد"، اتحاد لجان العمل الزراعي، جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة)، مركز أبحاث الأراضي واتحاد المزارعين الفلسطينيين وبتنفيذ من حكومة اليابان. وسيعمل المركز في بداية عام 2024 على تقديم التدريب لمجموعة من الرياديين والرياديات من مناطق المشروع في مجالات "خلق فكرة مشروع" و"تطوير مشروعك الخاص" ضمن النماذج المعتمدة من منظمة العمل الدولية. وسيستهدف التدريب 60 من الرياديين وسيتم تقديمه من قبل مدربين محليين وبإشراف مدرب دولي في هذا المجال معتمد من منظمة العمل الدولية، وبعد الانتهاء من التدريب وإنهاء كافة متطلبات الشهادة سيتم تأهيل المدربين المحليين للحصول على شهادة من منظمة العمل الدولية ليصبحوا مدربين معتمدين في هذا المجال. مدة المشروع 8 أشهر وبميزانية 50,800 دولار.

مشروع ترابط- مروج جيوس- قليلية:

المشروع موجه لدعم صمود المزارعين في منطقة وراء الجدار في جيوس- قليلية، بالشراكة ما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والاتلاف الزراعي الفلسطيني الذي يتكون من 7 مؤسسات أهلية بالإضافة إلى وزارة الزراعة. يتضمن المشروع مجموعة من التدخلات الموجهة لإعادة إعمار الأراضي، تجديد المزروعات، استصلاح وإعادة تأهيل الآبار الارتوازية وشبكات الري، حماية الأراضي وتسييجها وبناء قدرات المزارعين في مجال التسويق وتطوير خطة تسويق للجمعية التعاونية.

تم توقيع اتفاقيات توريد السياج للمزارعين في مروج جيوس، والتعاقد مع شركة (VndV) لتطوير خطة تسويق للتعاونية في المروج وعمل علامة تجارية وتسجيلها للتعاونية، وجاري العمل على تسجيل تعاونية مروج جيوس. تم البدء في تنفيذ نشاطات المشروع في أيار 2023 ولمدة 7 أشهر، وبسبب الأوضاع والإغلاقات المتكررة تم تمديد العمل في المشروع من 7 أشهر إلى 19 شهراً بميزانية تبلغ 88,357 دولار.

قائمة المشاريع المنفذة خلال عام 2023

اسم المشروع	الممول	مصرفات \$
مشروع ابتكار	AICS- أوكسفام	81,469.62
مشروع الانتقال من الإغاثة إلى سبل المعيشة المستدامة- YEP	الاتحاد الأوروبي- إينابيل	34,647.26
مشروع ترابط	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	4,333.09
مشروع تعزيز بيئة مواتية للمشاريع المستدامة وفرص العمل	منظمة العمل الدولية	2,470.89
دعم الأمن الغذائي الطارئ للأسر الأكثر هشاشة في قطاع غزة	أوتشا- أكتيد	76,354.37
مساعدة عاجلة للأسر الضعيفة والمزارعين في رفح	أوتشا- أكتيد	24,206
دعم الأسر الأكثر هشاشة في محافظتي خان يونس ورفح	أوتشا- أكتيد	70,704.14
مجموع قيمة المشاريع والمنح والاتفاقيات المنفذة خلال عام 2023		\$294,185.37

العلاقات العامة والتشبيك، تقديم مقترحات مشاريع، العضوية

استمر المركز في التأكيد على علاقاته مع الشركاء والمولين وعمل على تقديم مقترحات تمويل لعدد من المشاريع أبرزها:

- مذكرة مفاهيمية (مقترح مشروع) مقدمة ل مؤسسة Enabel: "من التهميش إلى المستقبل الأخضر"، الدعم- المشاركة- الاستكشاف ونقل المعرفة، محافظة نابلس وجنين.
- صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني: طلب لجائزة مشترك مع جمعية تنمية المرأة الريفية لتبادل الخبرات ونقل المعرفة.
- مشروع مقدم بالشراكة مع أوكسفام وأكتيد: إنقاذ ودعم 500 عائلة من شمال غزة.
- مذكرة مفاهيمية مقدمة مع شركة أكاد لمؤسسة SELTEC: تعزيز الوصول إلى التمويل، وتحسين قدرات المستفيدين على بدء وإدارة أعمالهم الخاصة والحفاظ على مشروعهم بنجاح، الضفة الغربية.
- منظمة الفاو: مقترح مشروع الدعم في تنفيذ أنشطة مصممة خصيصًا لتعزيز مشاركة القطاع الخاص الشاملة والمستدامة في الأعمال التجارية الزراعية الذكية مناخيًا، مع التركيز بشكل خاص على ابتكارات النساء والشباب وتغير المناخ، الضفة الغربية.
- MDLF: تطوير قدرات البلديات والمجتمعات المحلية في مجال الإدماج الاجتماعي والمواطنة، الضفة الغربية.
- مشروع مقدم بالشراكة مع ILC: إنقاذ ودعم 100 عائلة من شمال غزة.

كما حافظ المركز على علاقاته مع المؤسسات والمنظمات المحلية حيث تم:

- التنسيق وبشكل كبير مع الشركاء في القطاع.
- التنسيق بشكل مركزي ومحلي مع الوزارات والجهات المعنية وفي كافة السبل وحول المشاريع، حيث شارك في اجتماعات وزارة الزراعة الفلسطينية مع المؤسسات الأهلية العاملة في القطاع الزراعي لاستعراض إنجازات القطاع الزراعي في السنوات السابقة والأولويات والتحديات للعام 2023.
- توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة العمل التعاوني لتوطيد وتعزيز العلاقة في إطار خدمة القطاع التعاوني .
- المشاركة في كافة اجتماعات ونشاطات شبكة المنظمات الأهلية في الضفة وغزة.

أما بالنسبة لعضوية المركز في الشبكات والائتلافات، فقد انضم المركز العربي في عام 2023 إلى عضوية شبكة المنظمات البيئية- أصدقاء الأرض فلسطين، كما استمر وحافظ على عضويته في كل من: شبكة المنظمات الأهلية، شبكة التحالف الدولي للأرض ILC، وشبكة الحقوق من أجل الأرض والسكن، وقطاع الأمن

الغذائي FSS، منتدى الشباب التركي الفلسطيني للتدريب والتعاون الاقتصادي عبر الحدود، شبكة PSEA الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي، ائتلاف العمل التعاوني وشراكة الابتكار المتوسطة.

المصادر البشرية

- بلغ عدد الموظفين في نهاية عام 2023 (15) موظفاً، 9 إناث و 6 ذكور.
- ومن أجل رفع وتطوير قدرات ومهارات الموظفين، شارك 9 من موظفي وموظفات المركز في دورات تدريبية عُقدت من خلال مؤسسات محلية ودولية وهي:
- تدريبات ضمن مشروع ابتكار - أوكسفام: تدريب سلسلة القيمة المالية في مجال التنمية الزراعية - 3 موظفين.
 - دورة مع بنك اتিকা- أون لاين: لنقل خبرة ومعارف البنك للمؤسسات الشريكة في مشروع ابتكار - 2 موظف.
 - تدريبات ضمن مشروع YEP- Enabel: تم تنفيذ ثلاث دورات تدريبية في مجال: إدارة المشاريع - 2 موظف، إدارة المشتريات والعقود - موظف، الإدارة المالية - موظف.
 - Microsoft Power BI لتحليل البيانات - موظف.
 - تدريب من تنظيم شبكة المنظمات الأهلية - غزة: تدريب في إدارة دورة المشروع - 2 موظف.

شركة أكاد للتمويل والتنمية

استمرت شركة أكاد للتمويل والتنمية في توجهاتها لتفعيل عمل الشركة، والتعافي من الآثار السلبية التي نتجت عن وباء كورونا، مع الالتزام الكامل بمسؤوليتها الاجتماعية في إطار توجهات العمل الاستراتيجية للشركة.

دفعت حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة والاعتداءات المتواصلة على الضفة الغربية قطاع التمويل نحو أزمة قوية، تمخضت وغالباً ما ستتخض عن خسائر تصل إلى مئات الملايين من الدولارات، تصل إجمالي التسهيلات المالية في غزة إلى مليار دولار 90% منها تسهيلاتاً للأفراد والشركات، وبنك فلسطين الحصة الكبرى من هذه التسهيلات. تجاوزت المحفظة الإجمالية لمؤسسات الإقراض الصغير 50 مليون دولار. أما الخسائر في الضفة الغربية فلم يتم تحديدها بعد، حيث تم إعادة هيكلة أغلب القروض بناءً على تعليمات سلطة النقد.

شهد عام 2023 نمواً في محفظة الإقراض وفي عدد القروض، حيث بلغ عدد القروض 3,347 قرصاً مع نهاية عام 2023 أي بزيادة 6% عما كان عليه في عام 2022 حيث بلغ إجمالي القروض 3138 قرصاً. ووصل حجم محفظة الإقراض مع نهاية 2023 إلى 14,567,000 دولار، ووصلت حصة القطاع الزراعي ما يقرب من 5 ملايين دولار، مقارنة ب 12,524,000 في العام 2022، مع زيادة تصل إلى 14%.

وقد كانت مؤشرات الأداء ثابتة وفي نطاق السياسة العامة للشركة حتى نهاية الربع الثالث من العام، إذ كانت نسبة القروض المتعثرة، على سبيل المثال 4.7%، وهذا في نطاق التوجه العام، ومع أزمة الربع الأخير قفزت النسبة إلى 6.3% على الرغم من إعادة هيكلة القروض. وعملت الشركة وفقاً لخطة الصرف المعتمدة حتى نهاية الربع الأخير، حيث توقفت عملية الصرف كلياً مما أدى إلى تراجع في تنفيذ الخطة بنسبة تقترب من 25% من المخطط.، كما حافظت شركة أكاد على طاقم عملها مع بعض التطوير، وعقد مجلس الإدارة الاجتماعات المطلوبة منه وكذلك اللجان والهيئة العامة.

لمواجهة حالة الطوارئ وبتوصية من مجلس الإدارة عمدت الشركة على تأجيل آثار الأزمة على محفظة الإقراض لعدد من الأشهر للتمكن من إدارة الأزمة وذلك عبر إعادة هيكلة القروض وتأجيل الدفعات المستحقة حتى نهاية العام لما يقرب من 70% من المحفظة، ولاحقاً تم إعادة جدولة 74% من المحفظة أو ما يعادل 11 مليون دولار، شمل ذلك محفظة غزة كاملة، وفي الضفة بناء على طلب المقترض وفقاً لتوجيهات سلطة النقد الفلسطينية. وفي نفس الوقت تم تجميع كافة نشاطات المنح.

انعكست الأزمة على شركة أكاد كما انعكست على قطاع التمويل حيث أدت الى:

- نقص ملموس (عسر ملموس) في السيولة، حيث انخفض معدل الجمع الشهري لسداد القروض من 625 ألف دولار إلى حدود 120 ألف دولار، في آخر ثلاث شهور من السنة.
- زيادة ملموسة في تكلفة مخصصات القروض المتعثرة حيث وصلت إلى 450 ألف دولار للسنة.
- لم تتمكن الشركة من تحقيق 32% نمو في محفظة الإقراض حسب الخطة وكان معدل النمو 16%.
- انخفضت قيمة رأسمال الشركة إلى 4,7 مليون دولار.
- تم تطوير خطة للتعامل مع الطوارئ وتم العمل على تنفيذها، مع الحفاظ على الطاقم وعلى الحد الأدنى من نشاطات الشركة.

تتم متابعة الوضع العام بشكل مستمر ويتم التواصل مع أعضاء مجلس الإدارة وإحاطتهم علماً بالتغيرات على مجريات الأمور.

عيسى الشتلة

أمين سر مجلس الإدارة



حنين أبو فارس

رئيسة مجلس الإدارة